مجلس النواب

الفريق الاشتراكي - المعارضة الإتحادية الرباط في 2025/12/18

الرقم : 26418

الى السيد الأمين العام للحكومة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تراكم النصوص التنظيمية المتقادمة وضرورة ملاءمتها مع التحولات القانونية والمؤسساتية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

تشهد المنظومة القانونية ببلادنا تراكم عدد كبير من النصوص التنظيمية المتقادمة التي تعود إلى عقود مضت، ولم تعد مواكِبة للتحولات الدستورية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المملكة. وتؤدي هذه النصوص القديمة، التي ما تزال سارية رغم عدم توافقها مع المستجدات التشريعية، إلى خلق ضبابية قانونية وتعقيد في تطبيق القوانين الجديدة، كما تؤثر على جاذبية الاستثمار وجودة العمل الإداري، وتمس بمبدأ الأمن القانوني الذي يشكل ضمانة أساسية للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

لذا أسائلكم السيد الأمين العام للحكومة المحترم:

- ما هو حجم النصوص التنظيمية المتقادمة التي ما تزال سارية إلى اليوم رغم تغير سياقاتها القانونية؟

- هل تتوفرون على برنامج وطني لمراجعة هذه النصوص وحذف أو تعديل غير الملائم منها؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مولاي المهدي الفاطمي